

فاء - البلاغ رقم ١٠٧٤/٢٠٠٢، نافارا فيراغوت ضد إسبانيا  
(القرار الذي اعتمد في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، الدورة الثمانون)\*

المقدم من: إيزابيل فيراغوت باياتش (بمثلها المحامي السيد خافيير برون ريفيرتير)

الشخص المدعي أنه ضحية: آرتورو نافارا فيراغوت

الدولة الطرف: إسبانيا

تاريخ تقديم البلاغ: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (تاريخ الرسالة الأولى)

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة بموجب المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وقد اجتمعت في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤،

تعتمد ما يلي:

### القرار المتعلق بالمقبولية

١- صاحبة البلاغ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ هي إيزابيل فيراغوت باياتش التي تحمل الجنسية الإسبانية، وتدعي انتهاك إسبانيا المادة ٧ والفقرة ١ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يخص ابنها آرتورو نافارا فيراغوت، المتوفى في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويمثل صاحبة البلاغ محام. وقد أصبح البروتوكول الاختياري نافذ المفعول بالنسبة لإسبانيا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

### الوقائع كما قدمتها صاحبة البلاغ

٢-١ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨، خضع آرتورو نافارا فيراغوت البالغ من العمر ٢٧ عاماً، الذي كان يعاني العصاب الهوسي، للعلاج بواسطة الجراحة الإشعاعية على يد الطبيب إنريكه روبيو غارثيا وبنخامين غيكس ملتشور. وخلال السنوات التالية، أخذ يفقد قدراته الحيوية شيئاً فشيئاً وبشكل غير قابل للعلاج إلى أن فارق الحياة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

\* شارك في فحص هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: السيد نيسوكي أندو، والسيد برفولاتشاندر ناتوارلال باغواتي، والسيد ألفريدو كاستيرو هويوس، والسيدة كريستين شانيه، والسيد فرانكو ديباسكواليه، والسيد موريس غليليه - أهاهانزو، والسيد فالتر كالين، والسيد أحمد توفيق خليل، والسيد رافائيل ريفاس بوسادا، والسير نايجل رودلي، والسيد مارتن شابينين، والسيد إيفان شيرير، والسيد هيبوليتو سولاري - يريغوين، والسيدة روث ويدجوود، والسيد رومان فيروشيفسكي، والسيد ماكسويل يالدين.

٢-٢ وقدمت صاحبة البلاغ شكوى ضد الطبيين إلى المحكمة الجنائية رقم ١٣ في برشلونة، بتهمة ارتكاب خطأ مهني أفضى إلى الموت. وبرت المحكمة المتهمين، في حكمها الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، نظراً لعدم توفر الأدلة التي تثبت يقيناً وقوع الخطأ المهني.

٣-٢ ورفعت صاحبة البلاغ دعوى استئناف أمام المحكمة الإقليمية في برشلونة. والتمست عقد جلسة علنية لإثبات صحة الطعن الذي تقدمت به والحصول على قرار أفضل. وأصدرت المحكمة الإقليمية حكماً في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ برفض الطعن.

٤-٢ وقدمت صاحبة البلاغ طلباً للمحكمة الدستورية بإنفاذ الحقوق الدستورية (أمبارو) مدعية انتهاك الحق في احترام الضمانات الإجرائية والحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والمعنوية. ورفضت المحكمة الدستورية هذا الطلب في قرارها الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٥-٢ وقدمت صاحبة البلاغ التماساً أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مدعية انتهاك المواد ٢ و ٣ و ٨ والفقرة ١ من المادة ٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعلنت المحكمة الأوروبية عدم مقبولية التماس في قرارها الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

## الشكوى

١-٣ تدعي صاحبة البلاغ انتهاك المادة ٧ من العهد المتعلقة بتحريم إخضاع أي شخص لتجارب طبية أو علمية. وتؤكد أن العلاج الذي أفضى إلى موت ابنها قدمه الطبيين على أنه علاج للاضطرابات النفسية، بينما كان يتعلق في واقع الأمر بأسلوب علاج يستخدم في حالة الأورام السرطانية التي تصيب الدماغ. كما تؤكد أن حالة ابنها قد استخدمت لإجراء تجربة علمية بغية دراسة إمكانية تطبيق أسلوب الجراحة الإشعاعية بواسطة أشعة غاما في حالة مرضى الاضطرابات النفسية.

٢-٣ وتدعي صاحبة البلاغ انتهاك الفقرة ١ من المادة ١٤ من العهد، مؤكدة أن المحكمة الإقليمية في برشلونة لم تلب طلبها الصريح، أي عقد جلسة محاكمة علنية قبل النطق بالحكم.

## ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

١-٤ تؤكد الدولة الطرف في رسالتها المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عدم مقبولية البلاغ بموجب الفقرة ٢ (أ) من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري، مشيرة إلى أن البلاغ المقدم إلى اللجنة يتعلق تحديداً بذات القضية التي قدمها الشخص نفسه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتضيف أن دراسة المحكمة الأوروبية للمسألة كان هدفها النظر في الدعوى من كافة جوانبها. كما تشير إلى أن اللجنة قد بينت في العديد من المرات أن المقصود بعبارة "المسألة ذاتها"، وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري، هو أنها تشمل نفس الشكوى التي قدمها نفس الشخص أمام هيئة دولية<sup>(١)</sup>. وتدعي الدولة الطرف أن استخدام "المسألة ذاتها" مع مصدر شكوى منفصل يفترض التغاضي عن مفهوم وحدة القضية الذي يملئ النظر فيها برمتها.

٤-٢ وتؤكد الدولة الطرف، وفقاً للمادة ٧٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، أن عقد جلسة محاكمة علنية للنظر في طلب الاستئناف أمام المحكمة الوطنية لا يعتمد على طلب الأطراف، بل يعود إلى تقدير الهيئة القضائية. ووفقاً للمادة الأنفة الذكر، لا تُعقد جلسة محاكمة علنية "إلا إذا رأت المحكمة ضرورة ذلك لكي تتمكن بشكل سليم من تحقيق قناعة راسخة". وتؤكد الدولة الطرف أن المحكمة لم تر، في حالة صاحبة البلاغ، ضرورة لعقد جلسة محاكمة علنية لأنها سبق أن عُقدت أمام المحكمة الجنائية، وتضيف من ناحية أخرى أن هذه المسألة وضعتها في الاعتبار المحكمة الأوروبية. كما تؤكد الدولة الطرف أن المحكمة الأوروبية أخذت بعين الاعتبار أيضاً الحجج التي ساقتها صاحبة البلاغ أمام اللجنة للتبليغ عن انتهاك المادة ٧ من العهد، مشيرة في هذا الصدد إلى وجود وثيقة موقعة من قبل آرتورو نافارا فيراغوت يوافق فيها على العلاج الطبي الذي أُجري له.

### تعليقات صاحبة البلاغ بشأن المقبولية

١-٥ تفيد صاحبة البلاغ في رسالتها المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أن الشكاوى التي قدمتها إلى اللجنة لم تقدم إلى هيئات دولية أخرى. وتؤكد أن الوقائع والجوانب القانونية التي تقدمها إلى اللجنة الآن تشكل مسألة متميزة عن تلك التي قدمتها إلى المحكمة الأوروبية، بالرغم من أنها جزء من نفس الدعوى القضائية.

٥-٢ وتقر صاحبة الدعوى بأن المحكمة الوطنية لم تكن ملزمة قانوناً بعقد جلسات محاكمة علنية للفصل في الطعن الذي قدمته، لكن هذا لا يعني، في نظرها، أن المحكمة لم يكن بمقدورها أن تفعل ذلك، لا سيما أن القانون ينص على إمكانية ذلك. ووفقاً لصاحبة البلاغ، فإن المبادئ التوجيهية للمحاكمة والمتمثلة في الاتساق واحترام الضمانات الإجرائية والحق في الحصول على حكم في القضايا التي يعرضها الأطراف على المحاكم، مشمولة في الفقرة ١ من المادة ١٤، وتلزم المحكمة على الفصل في التماسها الذي تم تجاهله.

### مداوات اللجنة

٦-١ يتعين على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفقاً للمادة ٨٧ من نظامها الداخلي، أن تبت في مقبولية البلاغ بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد، وذلك قبل النظر في الشكاوى المقدمة في إطار البلاغ.

٦-٢ وتلاحظ اللجنة أن صاحبة البلاغ قدمت شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عدم مقبولية الشكاوى، واعتبرتها غير مبررة بوضوح. وتلاحظ اللجنة أن المحكمة الأوروبية درست الوقائع المعروضة عليها الآن من صاحبة البلاغ، فضلاً عن الإجراءات القضائية التي درست في مجملها. وأبدت رأيها تحديداً بشأن مزاعم صاحبة البلاغ بعدم رد المحكمة الوطنية على الطلب الذي قدمته فيما يتصل بعقد جلسة محاكمة علنية. وقد اعتبرت المحكمة أن صاحبة البلاغ لم تثبت أن قضيتها لم تحظ بالاهتمام على قدم المساواة أمام المحاكم الإسبانية. وأخذت في اعتبارها أيضاً أنه وفقاً للحكم الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ عن المحكمة الجنائية رقم ١٣ في برشلونة، فإن آرتورو نافارا فيراغوت قد وقع على تأذن بالعلاج الذي أُجري له بواسطة الجراحة الإشعاعية، وأن هذه الوثيقة بينت بوضوح الآثار الجانبية المحتملة. ويستخلص من هذا أن صاحبة البلاغ، بالرغم من رغبتها في أن تنظر اللجنة في القضية من زاوية مختلفة عن زاوية نظر المحكمة الأوروبية، فإن

الأمر يتعلق بـ "المسألة ذاتها" التي سبق عرضها على نظر هيئة أخرى من هيئات التحقيق الدولي وتحليلها في هذا السياق. وتلاحظ اللجنة أنه إذا كانت الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري في غالبية نصوص اللغات الأصلية تقتصر على ذكر الحالة التي تكون فيها المسألة ذاتها قيد الدراسة أمام هيئة دولية أخرى، فإن النص الإسباني، في المقابل، يذكر أيضا الحالات التي تكون فيها هذه الدراسة قد اكتملت. وتتمسك اللجنة بموقفها القاضي بوجوب تفسير الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري في ضوء النصوص الأصلية الأخرى وليس في ضوء النص الإسباني. وتلاحظ مع ذلك أن الإعلان الذي قدمته الدولة الطرف - باللغة الإسبانية - عند التصديق على البروتوكول الاختياري يكرر نفس الأحكام الواردة في النص الإسباني لهذه الفقرة الفرعية. وتلاحظ اللجنة أن من الواضح أن الدولة الطرف أرادت الالتزام بمعنى النص الإسباني للبروتوكول الاختياري، وتخلص إلى أن هذا الإعلان هو بمثابة تحفظ، حيث تم توسيع نطاق الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري بحيث تستهدف البلاغات التي سبق أن نظرت فيها هيئات دولية أخرى. ونتيجة لذلك، يجب إعلان عدم مقبولية البلاغ بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري، بصيغتها المعدلة في إعلان الدولة الطرف.

٧- وعليه، تقرر اللجنة ما يلي:

(أ) عدم مقبولية البلاغ بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٥ من البروتوكول الاختياري؛

(ب) إبلاغ القرار إلى صاحبة البلاغ، وإلى الدولة الطرف للعلم.

[اعتمد بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، علماً بأن النص الإسباني هو النص الأصلي. ويصدر لاحقاً بالروسية والصينية والعربية كجزء من هذا التقرير.]

#### الحاشية

(١) ينطبق ذلك على القرارات التي اعتمدها اللجنة بشأن البلاغين ١٩٩٨/٨٠٨، روجل ضد ألمانيا و١٩٩٧/٧٤٤، ليندرهولم ضد كرواتيا.